

إشكالات تواجه العراق تحت الاحتلال وبعده

أشكال المة — أومة والم — انعة

. منير شفيق ❖ .

سمتان جديدتان لاحتلال العراق

لا شك في أنّ نظام صدام حسين كان يجسّد مشكلة المشاكل بالنسبة إلى كلّ القوى السياسية العراقية، عدا حزب البعث أو بقايا حزب البعث، بعد التصفيات الجذرية والواسعة التي قادها صدام حسين ليصبح هذا الحزب حزبه هو، مختلفاً تماماً عن الأصل... وإن احتفظ بالاسم واستمرّ برفع بعض شعاراته لتغطية سياسةٍ فُطريةٍ بعيدة المدى.

موضوع النظام السابق وتحليله بعمق ليس الموضوع الآن. وما الإشارة إليه في الفقرة السابقة إلا لإظهار مدى عزلة النظام السابق عن القوى السياسية العراقية، بمن في ذلك كثير من البعثيين الذين حافظوا على بعثيتهم وعارضوا صدام حسين، أو بمن في ذلك بعثيون سابقون انتقلوا إلى مواقع إيديولوجية وسياسية أخرى. ويُمكّن الدخول من هذه القاعدة للإشارة إلى الانقسام الذي وقّع بين قوى المعارضة، إلى جانب خلافاتها العميقة والكثيرة أصلاً، إزاء مشروع العدوان الأميركي على العراق: فقد غلب قسم تناقضه مع النظام إلى حدّ تأييد العدوان الأميركي واعتباره تبريراً؛ فيما رَفَضَ الشرط الآخر كلّ ألوان التدخل الأميركي (والصهيوني - الإسرائيلي بامتياز) من

دون أن يُنتقل إلى صف النظام، الذي بقي مغلقاً على ذاته، رافضاً تقديم تنازلاتٍ ملموسةٍ للمعارضة أو للشعب. وما هي إلا هجمةٌ قام بها العدوان الأميركي الذي تعرّض بضعة أيام وإذا بالنظام يتهاوى في بداد، ويتحقّق للعدوان «انتصارٌ» سهل، و«سقط» عاصمة الرشيد، ويدخل العراق مرحلةً جديدةً لها سمتان أساسيتان:

• **أولاهما** رزوخه تحت الاحتلال الأميركي - الصهيوني. فمنذ اليوم الأول، والأسبوع الأول، تبين أنّ الاحتلال الأميركي يحلّ مشروع تدمير الدولة العراقية والبنى التحتية وتبديد التراث الثقافي - الحضاري (على ما تجلّى في استباحة المتحف ومراكز الوثائق). وظهّر أنّ النية تتّجه إلى إدامة الاحتلال لسنوات قادمة تحت حجة الحفاظ على الأمن، بعد تصفية الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية، ومن ثم التخويف الابتزازي من «الفوضى والحرب الأهلية» في حالة رحيل القوات الأميركية. وكانت صورة ما طبّق وحَدَثَ في ألمانيا واليابان هي المرجعية التي اختبأت القوى المتطرفة الليكودية في الپنتاغون ورائها من أجل تسويق إدخال العراق إلى غرفة العمليات لإعادة صوغه ليصبح «نموذجاً» للديموقراطية والإصلاح المنشودين،

الذيّن محتواهما الصهينة والشرقيّ أوسطية - وهذا عكس ما حاول أن يُفهمه بعض السدّج من شعار «الإصلاح والتغيير الديموقراطي» حين تحمّله الإدارة الأميركية للمنطقة.

ومن هنا، فإنّ كلّ ما يُمكن أن يُعتبره البعض «أخطاءً أميركيةً» في العراق هو جزء لا يتجزأ من المشروع نفسه وسياساته وأهدافه المتوحّاة؛ وهو ما تُقْتَضيه نظرية العملية الجراحية العميقة وإعادة الصوغ «الديموقراطية - الإصلاحية». وبكلام آخر، فإنّ كلّ ما قيل عن ارتكاب «أخطاء»، وصولاً إلى ما عبّرت عنه صور التعذيب وإهانة كرامة الإنسان في سجن أبو غريب، إنّما هما شرطان ملازمان لمشروع الاحتلال ما دام يحلّ معه - بالإضافة إلى تكريس الهيمنة الأميركية - المشروع الإسرائيلي الصهيوني بكل أبعاده. وإلا كيف يُمكن إخضاع الشعب العراقي، والمجّيّ بقيادة عميلة، وبناء «دولة» من جديد، من دون اللجوء إلى السياسات التي اتّبعها پول بريمر وريكاردو سانتشير، وهندسها دونالد رامسفيلد وزير الدفاع وعصابته الليكودية في الپنتاغون؟ أمّا لماذا سُمّيت هذه السياسات، فيما بعد، «أخطاء»، فالجواب: لأنّها فشلت!

• أما أسباب الفشل فنرجع إلى السمة الثانية الرئيسية المقابلة والملازمة

❖ كاتب من فلسطين.

المقاومة السلمية قد تتفوق على
المقاومة المسلحة، ولكنها غير المساومة
واقترام الغنيمة مع المحتل

لعملية إطاحة النظام واحتلال العراق، وهي انطلاقاً قوى الشعب العراقي بعد أن أزيح الغطاء الثقيل الذي تشكّل عبر عملية تاريخية دامت عشرات السنين من الاضطهاد والقمع. ولم تستطع قوات الاحتلال أن تشكّل الغطاء البديل الذي يراد له أن يحلّ مكانها. إنّها فترة احتلال ميزان القوى بين مرحلتين. وهنا يُمكن إبداء ملحوظتين حول هذه السمة المتعلقة بمرحلة اختلال ميزان القوى.

I - انقسام القوى العراقية
المعارضة للاحتلال

فقد استمرّ انقسام القوى السياسية المعارضة التي جاءت إلى العراق بعد الاحتلال، وعلى أساس الظروف الجديدة. • فثمة قسمٌ أوّل نُظِمَ استراتيجيته وسياساته على أساس التعاون مع قوات الاحتلال والاستعداد لاقتسام الغنيمة (أي العراق) معه. وهو ما عبّر عنه التجمّع في «مجلس الحكم» مع عدم إسقاط التفاوت في النيّات والمقاصد والأسلوب ما بين مختلف القوى التي بنت حساباتها على أساس انتزاع ما يُمكن انتزاعه من مواقع في الدولة بعد البناء. وكان هذا جوهر كلّ خلافٍ نشب بين البعض ويول بريمر، أو ما بين أطراف «مجلس الحكم» نفسها: صراعاً وتنازلاً على كلّ منصب، من وزير حتى جندي أو فرّاش! وقد أسقط موضوع مقاومة الاحتلال، سواء أكان بالطرق السلمية أم

المسلحة. واستمرت هذه السمة حتى اختيار حكومة «تسلّم السلطة». ويُلحظ هنا أنّ خداعاً كثيراً مورس حين سمى البعض استراتيجية المساومة لاقتسام الغنيمة مع بريمر من خلال مجلس الحكم بـ «المقاومة السلمية». فقد تمّ تحويل الصراع حول الموقف من الاحتلال وكأنّه صراعٌ بين مقاومة مسلحة ومقاومة سلمية. واستعيرت مقولاتٌ من قبيل «عدم نضوج الظروف للمقاومة المسلحة» أو «ضرورة التحضير لها» أو «عدم استعداد الشعب العراقي لخوض معارك مسلحة بعد الذي لقيّه من حروب النظام وعسفه»... وكلّها مقولاتٌ كذبها التجربة، وصولاً إلى تحوّل المقاومة إلى عمل شعبي في الفلوجة والنجف وكربلاء والكوفة.

لقد دلّت غير تجربة على أنّ للمقاومة السلمية أحياناً استراتيجية في مقاومة الاحتلال بمنزلة المقاومة المسلحة. بل قد تتفوق المقاومة الأولى على الثانية إنّ كانت جادة، وإنّ كانت الظروف مناسبة لها؛ وهي في كلّ الأحوال غير استراتيجية المساومة واقتسام الغنيمة مع الاحتلال. فالمقاومة السلمية تعني، لو أخذنا تجربة المهاتما غاندي في الهند نموذجاً لها: النزول إلى الشوارع بتظاهرات بعشرات الألوف أو مئات الألوف، وصولاً إلى الملايين، ضدّ الاحتلال، تحت شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» أو تحت شعار

«لا مفاوضة إلا بعد الإقرار بجلاء قوات الاحتلال وإعطاء الاستقلال الكامل». وهي تُشمل الإضرابات، ومقاطعة بضائع الاحتلال، ورفض التعاون معه؛ وتصل إلى حدّ الدعوة إلى مخالفة قوانينه، وملء السجون بعشرات الألوف من المناضلين، أو إلى العصيان المدني والانتفاضة الشاملة من دون حاجة إلى استخدام السلاح.

وبهذا لا فرقٌ جوهرياً بين استراتيجية المقاومة السلمية والمقاومة المسلحة، إلا بقدر مراعاة سمات كلّ احتلال وظروف كلّ بلد. فمثلاً: الاحتلال الإسرائيلي، من حيث طبيعته وظروف الشعب الفلسطيني، لا تعالجه استراتيجية غاندي، وإنّما استراتيجية مقاومة مسلحة ومقاومة سلمية معاً، مع غلبة الأولى على الثانية عموماً. وبكلمة، لا علاقة لاستراتيجية العمل من خلال «مجلس الحكم» بأشكال المقاومة السلمية، ولا حتى بالمانعة بحدودها الدنيا. ولعلّ المتلّ الأقرب إلى تجربة «مجلس الحكم» هو تجربة استراتيجية اتفاق أو سلو الفاشلة!

• أما القسم الثاني العريض من الشعب العراقي فتمثّل في مجموعة القوى التي رفضت التعاون مع الاحتلال وعارضت منهج «مجلس الحكم». ويعنيها هنا تلك القوى التي اتبعت أشكلاً من المقاومة أو الممانعة السلمية اتّسم بعضها بإنشاء جبهات معارضة للاحتلال ولنهج مجلس الحكم. وقد اعتمد هذا القسم أساليب

عقد المؤتمرات، وإصدار البيانات والصحف المعارضة، والنزول إلى الشارع حيثما أمكن، وشكّل ظهيراً متعاطفاً مع قوى المقاومة المسلحة، وتحديدًا مع تلك التي لا تُنحرف عن مقاومة قوات الاحتلال لتفتح معارك جانبية تُثير الاقتتال العراقي - العراقي.

وهناك قوى ذات وزن كبير، مثل المرجعية الشيعية في النجف وهيئة علماء المسلمين السنة وحركة السيد مقتدى الصدر، انتهجت سياسات معارضة للتعاون مع الاحتلال ومشددة على ضرورة رحيله. ورفضت كل الحجج التي تُستخدم لبقائه أو إطالة أمد وجوده، ناهيك عن إعطائه قواعد عسكرية من خلال عملية «تسليم» السلطة للعراقيين. وبالطبع ثمة تفاوتات في المواقف بين هذه القوى: فمثلاً تحولت حركة السيد مقتدى الصدر من خلال «جيش المهدي» إلى قوة مقاومة مسلحة؛ وتبنت هيئة علماء المسلمين المقاومة المسلحة التي واجهت بها الفلوجة قوات الاحتلال حين حاصرتها وحاولت دهمها. فأمام هذه القوى ألوان من المقاومة والممانعة مستقبلاً.

● أما القسم الثالث فهو المقاومة المسلحة التي تحظى بشرف هذا الاسم. وهي تحديداً المقاومة التي تواجه قوات الاحتلال وترفض الانجرار إلى أسلوب الاغتيال السياسي أو الصدام بالشرطة أو الدخول في معارك جانبية. والحق

أن التجربة العراقية عرفت أعمالاً عنفية مسلحة تدخل في دائرة الاشتباه إن لم يكن أكثر من ذلك، أو تدخل - في الأقل - في دائرة الانحراف والغلو والجريمة، وذلك عندما تأخذ على عاتقها اغتيال عراقيين، أو تفتك بالجموع الشيعية كما حدث في عاشوراء الماضية ابتغاء الفتنة بين المسلمين الشيعة والسنة، أو بين العرب والأكراد، أو توجيه النيران إلى مراكز الشرطة. ويجب أن يشار هنا إلى جرائم من الطبيعة نفسها تمتلئ في اغتيال كوادر وعلماء ومثقفين تحت شعار «اجتثاث البعثيين».

ولهذا يُمكن رسم خط فاصل بين المقاومة المسلحة للاحتلال من جهة، وأشكال العنف خارجه من جهة أخرى، بما فيها التفجيرات التي تعرضت لها البعثات الدولية أو أعمال الخطف وما جرى من قتل مُنكر لدوغلاس بيرغ أو غيره من الرهائن الأجانب. فهذه الأخيرة تدخل في إطار الأعمال الإرهابية ذات الطبيعة الإجرامية.

II - من إشكالات العراق بعد الاحتلال

ثمة إشكاليات تواجهان مستقبل العراق بعد أن تُحرق قوات الاحتلال الأميركي (ومعها حلفاؤها).

الإشكالية الأولى هي الحاجة إلى تحقيق إجماع وطني حول عراق ما بعد

التحرير. والطريق هنا ليس أسلوب الغلب والسطو على السلطة، لأن هذا طريق قد يُغرق العراق في مأزق شديدة حتى لو لم يصل الأمر إلى الاقتتال الداخلي. وإنما الطريق هو التفاهم، بدايةً بين المرجعية الشيعية وهيئة علماء السنة، ثم مع ممثلي الأكراد، وبعد ذلك مع بقية القوى السياسية، بحيث يتشكل شبه إجماع وطني يقوم على العدل قدر الإمكان بين مختلف مكونات الشعب العراقي؛ كما يتم الحفاظ على ثوابت الاستقلال، ودعم قضية فلسطين، ومقاومة المشروع الصهيوني والشرق أوسطية، وذلك ضمن التأكيد على هوية العراق العربية والإسلامية، مع الاعتراف بهوية القوميات الأخرى، وأساساً، القومية الكردية.

هنا تجرّز الإشكالية الثانية، وتتعلق بالسياسات التي ينتهجها بعض القادة والمتنفذين بين أكراد العراق. وقد بدأ منها حتى الآن:

أ - السعي إلى التحالف مع أميركا والاستقواء بها (وغيرهم من بعض عرب العراق يفعل ذلك أيضاً). ويبدو أن أولئك القادة لم يتعلموا من تجربة إلى أي مدى يؤدي السماح لقوى إقليمية أو دولية باستخدام الورقة الكردية، وأن هذه السياسة دائماً تُقلب على الأكراد وفي غير مصلحتهم!

ب - محاولة الهيمنة على الوضع العراقي أو السعي إلى ابتزاز مكاسب

يمكن رسم خط فاصل بين المقاومة
العراقية المسلحة وأعمال الخطف
والإجرام

الشيشان وكشمير وعلى الأقليات المسلمة في مختلف البلدان؛ إذ يفترض النصح بأن الخيار الأفضل - لاسيما ضمن الطرف العالمي الراهن وظروف العالم الإسلامي - هو أن يبقى المسلمون ضمن أوطانهم غير المسلمة مع العمل لتحقيق العدل والتمتع بحقوق متساوية نسبياً مع شركائهم الآخرين في الوطن؛ وهذا ما يجب أن يطبقه على غيرهم في بلدانهم كذلك.

ولعل آفة التعاطي مع هذه القضايا تكمن في التطبيق المزدوج للمعيار الواحد على قضايا من الطينة نفسها.

عمان

في منطقة معرضة للهيمنة الأميركية - الصهيونية التي تستهدف وحدة شعوبها لتحليلها فسيقساءً من قطع متنافرة واقعة تحت الهيمنة فتشلت بعضها بعضاً.

وبالمناسبة، فإنه يبدو أن ثمة حاجة إلى بلورة موقف فقهي إسلامي لا يجيز وحدة بالإكراه، لأن الإكراه في الظروف العالمية الراهنة مجلبة للسلبيات والمُنكر (بمعناه السياسي - الاقتصادي - الإيديولوجي)، مثله مثل الانفصال بين شعبيّن يضمّهما وطنٌ واحد. وهذا الموقف الإسلامي يجب أن ينطبق على

في الدولة على أساس قومي يحول من كانوا مظلومين إلى ظالمين. وهذا وجهة آخر للعملة نفسها وهو مؤذ للجميع. أما بديله فهو الانخراط في إجماع وطني من خلال التراضي والاقتراب من العدل قدر الإمكان.

ج - الموافقة على حرية الانفصال إذا أرادته أغلب الأكراد، مع تأكيد الرغبة العربية والإسلامية في الوحدة من دون إكراه؛ وذلك لأسباب عدة، من بينها المصلحة العليا لأكراد العراق وعربه على حدّ سواء. وهذا الرأي يُمكن دعمه من زوايا كثيرة، وأخطرها تجزئة المجرأ